



البيان الختامي □ للمؤتمر الخامس للجمعية □ التحولات الديموغرافية وسوق العمل الخليجي

نظمت الجمعية الاقتصادية العمانية مؤتمرها الخامس الذي عقد في مسقط سلطنة عمان، تحت رعاية سعادة الشيخ خالد بن هلال المعولي رئيس مجلس الشورى يوماً السبت والأحد ١٣ - ١٤ صفر ١٤٣٢هـ الموافق ٧ - ٨ يناير ٢٠١٢م تحت عنوان التحولات الديموغرافية وسوق العمل الخليجي وذلك بهدف :-

١. التعرف على واقع سوق العمل في دول مجلس التعاون
٢. تبادل التجارب والخبرات بين القطاعين الحكومي والخاص في مجال توفير فرص العمل.
٣. التعرف على التحديات التي تواجه التدريب وتوظيف الأيدي العاملة الوطنية.
٤. التعرف على الخبرات المرتبطة بإدارة المعرفة وتطوير الموارد البشرية وتنمية سوق العمل.
٥. استقطاب الخبرات المحلية والأجنبية للمشاركة في المؤتمر والإسهام بتقديم الحلول العملية المناسبة.
٦. الإطلاع على بعض التجارب المحلية والعالمية في توفير فرص عمل.

وقد عقد المؤتمر بقاعة المؤتمرات بجامع السلطان قابوس الأكبر بمشاركة ممثلين من عدة مؤسسات دولية وإقليمية ومحلية - مثلت في مجملها رؤاهم الشخصية - ورؤساء وأعضاء من "الجمعية الاقتصادية الخليجية"، و"جمعية التجاربيين والاقتصاديين الإماراتية" و"جمعية الاقتصاديين البحرينية" و"جمعية الاقتصاد السعودية" و"الجمعية الاقتصادية الكويتية" و المعهد العربي للتخطيط و جامعة الملك فيصل و جامعة الكويت و جامعة الخليج للعلوم و التكنولوجيا و الجامعة الأردنية الألمانية و كلية دبي للإدارة الحكومية و صندوق تنمية مشروعات الشباب بسلطنة عمان و اتحاد الشركات الاستثمارية بدولة الكويت. وكذلك العديد من الشخصيات البرلمانية والدبلوماسية والاقتصادية وكذلك الأكاديميين الذين قدموا أوراق عمل حول محاور المؤتمر المختلفة .

بدأت أعمال المؤتمر في حفل الافتتاح بكلمة الجمعية الاقتصادية العمانية ألقاها الشيخ محمد بن عبدالله بن حمد الحارثي رئيس مجلس إدارة الجمعية الذي رحب بضيوف المؤتمر الخامس للجمعية ، و متمنيا أن يساهم هذا المؤتمر في طرح أفكار لتحديد جذور مشكلة اسواق العمل الخليجية والنظر في البدائل التي تتطلبها تحقيق نمو اقتصادي مستدام في المنطقة وأكد على الحاجة إلى إعادة النظر في برامجنا ونمط خططنا التنموية لمواجهة تحدي التوظيف في القطاع الخاص دون إحداث تشوهات كبيرة في السوق وللمحافظة على المستوى المعيشي للمواطنين وما يتطلبه من إعادة صياغة العقد الاجتماعي واعتبار التنمية منظومة متكاملة للدولة ووضع آليات التشاور مع المجتمع وبناء قدراته الفنية والمسألة الاجتماعية والرد على الاستفسارات ليس لأنه



حق بل لأنه من متطلبات التنمية ، وضرورة إدراك أن الحكامة الجيدة تكمن في النظر إلى مفهوم المشاركة على أساس أنها حق مكتسب وتتطلب بناء العلاقة بين شركاء الوطن مبنية على ثقة الحكم في المجتمع وثقة المجتمع في الحكم، وأن أفضل توعية هي التي يحس بها المواطنين وتمنحهم الشعور بتحسّن مستوى حياتهم المعيشي وأن تحقيق التنمية المستدامة تتطلب التخطيط السليم والتوقف عن تناقض الأهداف والسياسات .

عقب ذلك تحدث سعادة د. علي بن خليفة الكواري حول أهم تحديات سوق العمل في دول المجلس مشيراً إلى أنه لا يمكن إصلاح أوجه الخلل الفرعية في مختلف نواحي حياتنا ما لم يتم إصلاح أوجه الخلل الرئيسية المزمّنة في المنطقة والتي هي بحاجة لإصلاح جذري عاجل وأن علاج سوق العمل وضبط التحولات الديمغرافية التي يناقشها المؤتمر تتطلب بالضرورة النظر إلى أسبابها العميقة لأنها مجرد مظاهر فرعية لأوجه خلل مزمّنة في المنطقة تحتاج إلى إصلاح جذري وأن الإصلاح الجذري في دول المنطقة يحتاج إلى إرادة سياسية، كما يحتاج إلى طلب ملح وفعال من الشعب بضرورة الإصلاح العاجل والانتقال إلى نظم حكم ديمقراطية وخلص إلى أن أوجه الخلل الرئيسية المزمّنة في الدول الأعضاء في مجلس التعاون تتمثل في الخلل الإنتاجي- الاقتصادي والخلل السكاني المتفاقم و الخلل الأمني والاعتماد على الغير والخلل السياسي

ثم ترأس الجلسة الأولى د. أحمد اليوشع ، رئيس مجلس إدارة الجمعية الاقتصادية الخليجية، وكان محورها الرئيس سياسات سوق العمل حيث قدم د. احمد منير النجار من كلية العلوم الإدارية بجامعة الكويت ورقة بعنوان أسواق العمل ومشكلة الباحثين عن عمل والتوظيف وإثرها على التنمية في دول المجلس ، كما قدم دكتور بلقاسم العباس من المعهد العربي للتخطيط ورقة تناول فيها استراتيجيات سوق العمل لمواجهة تحدي البطالة في دول الخليج وانتهت الجلسة بنقاش مفتوح

وترأس الجلسة الثانية د. سعيد الصقري والتي كان محورها الرئيس التعليم والتدريب كوسيلة لإصلاح سوق العمل ، حيث قدم الدكتور د. محمد بن راشد الجهوري ورقة بعنوان رؤية اقتصادية لتجربة وأفاق إصلاح التعليم في عمان، وأعقب ذلك ورقة د. هناء محمد أمين - مستشارة وزيرة التعليم العالي - سلطنة عمان التي استعرضت خلالها مخرجات التعليم وسوق العمل - حالة السلطنة ، وكانت الورقة الثالثة بعنوان استغلال الرأسمال البشري ، إشكالية الطاقات المعطلة والإخفاق المؤسسي قدمها الدكتور خالد اليحيى من كلية دبي للإدارة الحكومية، وانتهت الجلسة بنقاش مفتوح.

وانتهت أعمال اليوم الأول بالجلسة الثالثة الخاصة بـ "الأجور والإنتاج والإنتاجية". التي ترأسها د. رشود بن محمد الخريف واستعرض خلالها د. احمد منير النجار ورقة د. عباس المجرن - من قسم الاقتصاد بجامعة الكويت (الذي تعذرت مشاركته بسبب ظروف طارئة) موضوع إنتاجية العمل والأجور في الاقتصاد الخليجي ثم تلتها ورقة د. عبد اللطيف بن غرسه - جامعة الملك



فيصل المملكة العربية السعودية حول سوق العمل الخليجي بين تحديات البطالة المحلية وفرص التكامل الإقليمية وانتهت جلسات اليوم الأول بنقاش مفتوح.

وفي اليوم الثاني بدأت أعمال المؤتمر بالجلسة الرابعة بعنوان خصائص الباحثين عن عمل والتي ترأسها الدكتور خليفة البرواني وبدأت الجلسة بتقديم د. رشود بن محمد الخريف - رئيس مجلس إدارة الجمعية السعودية للدراسات السكانية حول التغييرات الديموغرافية والخلل في التركيبة السكانية في دول مجلس التعاون الخليجي وتلي ذلك ورقة د. رمضان الشراح- الأمين العام - اتحاد الشركات الاستثمارية - دولة الكويت نحو دور أفضل للقطاع الخاص في معالجة البطالة وتوطين العمالة في دول الخليج والورقة الأخيرة للدكتور محمد جمال ابوالعزائم من المركز القومي للبحوث في جمهورية مصر العربية حول الخصائص الراهنة لأسواق العمل العربية وآليات خلق فرص عمل جديدة- ملامح التجربة المصرية وانتهت الجلسة بنقاش مفتوح.

وجاءت الجلسة الخامسة والاخيرة برئاسة د. ناصر القعود والمتعلقة بالمشاريع الكبيرة و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوفير فرص العمل (تجارب وحالات عملية في توفير فرص عمل) حيث تطرق الدكتور عمر هشام الشهابي - مدير مركز الخليج لسياسات التنمية بجامعة الخليج للعلوم و التكنولوجيا لموضوع المشاريع العقارية والخلل السكاني وأعقبه ورقة عبدالله بن حمود الجفيلي مدير عام صندوق تنمية مشروعات الشباب التي تطرقت لموضوع مؤسسات التمويل المحلية و عوائق توفير فرص العمل بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السلطنة ، وبعدها ورقة د. إيهاب مقابله - الجامعة الأردنية الألمانية بعنوان "آليات تفعيل دور المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الحد من مشكلة البطالة: بيئة الأعمال وجودة الوظائف " وأعقب أوراق العمل تعقيبات واستفسارات من المشاركين شملت جوانب الموضوع المختلفة.

وأعرب المجتمعون عن شكرهم وتقديرهم للجهود التي بذلتها الجمعية الاقتصادية العمانية لتنظيم هذا المؤتمر وانجاح أعماله.

وفي نهاية المؤتمر تلي رئيس مجلس إدارة الجمعية الاقتصادية العمانية البيان الختامي وتوصيات المؤتمر.

مسقط - الأحد ١٤ صفر ١٤٣٣ هـ الموافق ٨ يناير ٢٠١٢ م